

تخضع لحظر النشر حتى:

11 مارس (أذار) 2020 (3:00 صباحًا حسب التوقيت الشرقي القياسي)

تدهور أوضاع سيادة القانون في جميع أنحاء العالم للعام الثالث تواليًا

مؤشر سيادة القانون التابع لمؤسسة WJP "مشروع العدالة العالمية" لعام 2020 يظهر انحيازًا سلبيًا مستمرًا نحو ضعف الأوضاع سيادة القانون حول العالم

الحقوق الأساسية والقيود المفروضة على السلطات الحكومية وغياب الفساد
النواحي الرئيسية للتدهور الأكبر في التقرير العالمي

واشنطن العاصمة (11 مارس (أذار) 2020) - أصدرت اليوم مؤسسة مشروع العدالة العالمية (WJP) *WJP Rule of Law Index® 2020*، وهو عبارة عن تقرير سنوي يستند إلى استبيانات وطنية لأكثر من 130,000 أسرة و4,000 ممارس وخبير قانوني في جميع أنحاء العالم.

يقيس مؤشر سيادة القانون الصادر عن مؤسسة WJP أداء سيادة القانون في 128 دولة وسلطة قضائية دولة وولاية قضائية عبر ثمانية عوامل أساسية وهي: القيود المفروضة على السلطات الحكومية، وغياب الفساد، والحكومة المنفتحة، والحقوق الأساسية، والنظام والأمن، وإنفاذ اللوائح التنظيمية، والعدالة المدنية، والعدالة الجنائية. ويعد هذا المؤشر المصدر الرئيسي في العالم للحصول على البيانات الأصلية والمستقلة حول سيادة القانون.

الاتجاهات العالمية

ساهم ارتفاع عدد الدول التي تعاني من تدهور أوضاع سيادة القانون عن عدد الدول التي تحسنت في الأداء الكلي لسيادة القانون للعام الثالث على التوالي، في استمرار الانحدار السلبي نحو إضعاف مبدأ سيادة القانون حول العالم وإغفاله. تراجعت أيضًا غالبية الدول التي تظهر وجود تدهور في سيادة القانون في مؤشر 2020 في العام السابق، مما يدل على استمرار الاتجاه التنزلي. وأعلن وقد تجلت هذه الاتجاهات هذا على بشكل نحو خاص في عامل المؤشر الذي يقيس القيود المفروضة على السلطات الحكومية.

وكان هذا الانحدار واسع الانتشار وشوهد في كل أركان العالم. تراجعت غالبية الدول أو بقيت في مكانها في أدائها الكلي لسيادة القانون منذ مؤشر سيادة القانون لعام 2019 من مؤسسة WJP في كل منطقة.

وعلى المستوى الصعيد العالمي، شهدت البلدان أكبر انخفاضات على مدار العام الماضي في نواحي الحقوق الأساسية (حيث بلغ انخفاض نتائج الانخفاض 54 دولة، والتحسن فيما تحسنت 29)، وبلغت القيود المفروضة على السلطات الحكومية (إذا انخفضت نتائج انخفاض 52 دولة، وتحسن فيما تحسنت 28 دولة)، وبلغ غياب الفساد (إذا انخفضت انخفاض 51 دولة، وتحسنت 26 دولة أخرى). وليس هذا نمطًا جديدًا؛ فتظهر بيانات مؤسسة WJP تظهر نفس العوامل الثلاثة لأكثر انخفاضات خلال مدة تُقدر بخمسة أعوام أيضًا. أظهرت الحقوق الأساسية التراجع الأكبر حيث سجلت 67 دولة انخفاضًا في الحصيلة منذ عام 2015.

أظهرت العدالة المدنية الحركة الأكثر إيجابية مقارنة بالعام السابق، حيث تحسنت 47 دولة مقابل تدهور تراجع 41 دولة. وحقق تحسن إنفاذ اللوائح التنظيمية نصيب الأسد منذ عام 2015، حيث تحسنت 65 دولة مقابل تدهور 29 دولة.

وعلمت إليزابيث أندرسن، المديرية التنفيذية لمؤسسة WJP قائلة: "إن ما نشهده هو انخفاض مستمر في الأبعاد الأساسية للحكم الخاضع للمساءلة الذي يؤثر على الديمقراطيات والديكتاتوريات على حد سواء". "إنها السنة الثالثة على التوالي التي أظهرت فيها بياناتنا تراجع

سيادة القانون على الصعيد العالمي، بما في ذلك التراجع في بين الدول المؤدون المشهود لها عادةً بحسن الأداء الأقباء التقليديون والتي كانت الذين كانوا بمثابة أمثلة جيدة ودعاة لهذه القواعد حول العالم. ويساهم هذا الفراغ في القيادة الريادة في نشر ركود سيادة القانون".

أبرز الدول

تصدرت الدنمارك والنرويج وفنلندا تصنيف مؤشر سيادة القانون من مؤسسة WJP في عام 2020. احتلت فنزويلا، جمهورية فنزويلا البوليفارية وكامبوديا وجمهورية الكونغو الديمقراطية المراكز الأخيرة في نتيجة سيادة القانون وهي نفس المراكز المحققة في عام 2019.

رسالة ملاحظة إلى السادة المحررين: تتوافر نسخ من تحليلات للدول الدول على حدة، مع نتائج وتصنيفات حسب المشكلات متاحة والتي يمكن تنزيلها للتنزيل من هنا: [مؤشر سيادة القانون التابع لمؤسسة مشروع العدالة العالمية لعام 2020](#)

حافظت الدول التي احتلت المراكز العشرة في الصدارة في النتيجة الكلية لسيادة القانون على مركزها منذ آخر تقرير لنا في عام 2019. ويعد هذا العام، المرة الأولى، التي تخرج فيها الولايات المتحدة عن أفضل 20 دولة، حيث احتلت إسبانيا مكانها. وتراجعت فرنسا من المرتبة رقم 17 إلى المرتبة رقم 20، بينما استحوذت سنغافورة على مرتبة المملكة المتحدة، حيث انتقلت من المرتبة رقم 13 إلى المرتبة رقم 12.

وتمثلت البلدان التي شهدت أقوى تحسن في سيادة القانون في إثيوبيا (حيث حققت زيادة بنسبة 5.6% في النتيجة، مدفوعة في المقام الأول بالزيادة في القيود المفروضة على السلطات الحكومية والحقوق الأساسية) وماليزيا (حيث حققت زيادة بنسبة 5.1%، مدفوعة في المقام الأول بالزيادة في القيود المفروضة على السلطات الحكومية والحقوق الأساسية، وإنفاذ اللوائح التنظيمية).

"لقد أدت التحولات الأخيرة في القيادة في هذه البلدان إلى حدوث إصلاحات وأعطت المواطنين بريق الأمل الذي بدأنا رؤيته في البيانات. وذكرت أندرسن إنها تظهر مدى أهمية السياسة". "ويأتي بعد ذلك، المرحلة الرئيسية من التنفيذ، وهي اختبار ما إذا كان بإمكان هؤلاء القادة الوفاء بوعودهم والبقاء على طريق التقدم".

وشهدت الحركة الأكثر تنبؤًا في المكانة في سيادة القانون في الكاميرون (وبلغت -4.4%)، مدفوعة في المقام الأول بانخفاض النتائج في النظام والأمن والحقوق الأساسية) وإيران (-4.2%)، مدفوعة في المقام الأول بانخفاض النتائج في العدالة الجنائية).

إن البلدان التي شهدت أكبر انخفاض في المتوسط السنوي في سيادة القانون خلال السنوات الخمس الماضية هي مصر (-4.6%)؛ وفنزويلا، جمهورية فنزويلا البوليفارية (-3.9%)؛ وكومبوديا (-3.0%)؛ والفلبين (-2.5%)؛ والكاميرون (-2.4%)؛ والمجر (-2.1%)؛ والبوسنة والهرسك (-2.1%).

وشهدت احتلت مصر وبولندا أكبر انخفاض فردي حسب العوامل خلال السنوات الخمس الماضية فيما يتعلق "بالقيود على السلطات الحكومية"، حيث بلغ متوسط الانخفاض السنوي -8.5% و-6.8% على التوالي.

وتمثلت البلدان التي احتلت الصدارة في مناطقها في النتائج الكلية لسيادة القانون في البلدان التالية: نيبال (جنوب آسيا)، جورجيا (شرق أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى)؛ ناميبيا (إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى)؛ أوروغواي (أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي)؛ الإمارات العربية المتحدة (الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)؛ نيوزيلندا (شرق آسيا والمحيط الهادئ)، والدنمارك (أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية)، والمعروفة باسم الاتحاد الأوروبي + رابطة التجارة الحرة الأوروبية + أمريكا الشمالية).

قال وليام إتش نيوكوم، مؤسس WJP والمدير التنفيذي لها: "إن سيادة القانون ليست مجرد مسألة تهم القضاة أو المحامين"، بل هي إنها الأساس الثابت لمجتمعات العدالة والفرص والسلام. إننا جميعًا أصحاب المصلحة في سيادة القانون وبالتالي نضطلع بدور في دعمها. ويؤكد مؤشر 2020 أننا بصدد عملها قد واجه مهمة صعبة."

يتوفر التقرير الكامل لعام 2020 بما في ذلك تحليلات الدول والإظهار المرئي والمنهجية وخيارات التنزيل في 11 مارس (آذار) على

العنوان التالي: www.worldjusticeproject.org/2020-Index

نبذة عن مؤشر سيادة القانون الصادر عن WJP

ويعد *WJP Rule of Law Index* @ المصدر الرئيسي في العالم للحصول على البيانات الأصلية والمستقلة حول سيادة القانون. يعتمد هذا المؤشر الذي يغطي الآن 128 دولة ومنطقة للاختصاص سلطة القضائية على أكثر من 130,000 استبيان من الأسر و4000 استبيان من خبراء وممارسين قانونيين لقياس مدى الشعور بسيادة القانون وملاحظته في جميع أنحاء العالم. يوفر المؤشر معلومات حالية وموثوقة لواقعي السياسات، ومنظمات المجتمع المدني، والأكاديميين، والمواطنين، والمهنيين القانونيين، وغيرهم، ويهدف إلى تشجيع إجراء إصلاحات السياسات، وتوجيه تطوير البرامج، والتأثير على البحوث نحو تعزيز سيادة القانون.

نبذة عن مؤسسة مشروع العدالة العالمية:

إن مؤسسة مشروع العدالة العالمية (WJP) هي مؤسسة مستقلة متعددة الاختصاصات تعمل على خلق المعرفة وبناء الوعي وتحفيز العمل لتعزيز سيادة القانون في جميع أنحاء العالم. تقلل سيادة القانون الفعالة من الفساد، وتكافح الفقر والمرض وتحمي الناس من الظلم الكبير والصغير. إنها أساس مجتمعات العدالة والفرص والسلام التي تدعم التنمية والحكومة الخاضعة للمساءلة واحترام الحقوق الأساسية.

تعرف مؤسسة مشروع العدالة العالمية بسيادة القانون بأنها مجموعة من القوانين والأعراف والمبادئ والالتزام المجتمعي الذي يوفر ما يلي: المساءلة والقوانين العادلة والحكومة المنفتحة والعدالة التي يمكن الوصول إليها. اعرف المزيد حول المبادئ العالمية الأربعة وعن عملنا على: www.worldjusticeproject.org

طلبات المقابلات والاتصال مع وسائل الإعلام:

press@worldjusticeproject.org

(206) 7676-792